

واقع البيئة الاقتصادية وأثرها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة الجزائر -

أ. حمزة العرابي

جامعة سعد دحلب البليدة

elorabihmz@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع البيئة الاقتصادية وأثرها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2006-2010، ومقارنة أداءه بمتطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم توافق الاقتصاد الجزائري في الكثير من مكوناته مع متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن الإقتراحات التي أوصى بها الباحث، هو ضرورة تحسين أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في الجزائر، الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، الاقتصاد الجزائري، السوق المالي.

المقدمة:

تعد البيئة الاقتصادية أحد أهم البيئات تأثيرا في تطور المحاسبة، فطبيعة النظام الاقتصادي السائد في بلد ما يحدد بشكل كبير شكل والهدف من المحاسبة، فالمحاسبة في الدول الرأسمالية تختلف عنها في الدول الإشتراكية، وكذا المحاسبة في الدول المتقدمة متطورة عنها في الدول النامية، ويرى المراقبون أن هناك علاقة متداخلة بين الاقتصاد والمحاسبة فكل منهما يؤثر في الآخر، وخير دليل على ذلك أن الكثير من المهتمين بالاقتصاد العالمي يرون أن للمحاسبة دور مهم في نشوء الأزمة المالية العالمية، كما أن للأزمة المالية دور كبير لقيام القائمين على مهنة المحاسبة على المستوى الدولي بمراجعات مهمة للمعايير المحاسبية. فالمحاسبة مرتبطة إرتباط وثيقا بالاقتصاد فهي التي تقيس وتسجل الأحداث الاقتصادية التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون، كما أنها تزودهم بالمعلومات اللازمة لإتخاذ قراراتهم الاقتصادية . ففي حين يرى بعض الباحثين أن مستوى تطور الاقتصاد وطبيعته وخصائصه يؤثر على مستوى وشكل ودرجة تطور المحاسبة¹، يرى البعض الآخر أن مسك محاسبة متطورة يساعد الاقتصاد على النهوض والتطورⁱⁱ، وعليه فأى تطور أو تغير في الممارسات المحاسبية مرتبط أساسا بتطور وتغير الظروف الاقتصادية، فمن المهم معرفة خصائص الاقتصاد حتى يتم تحديد طبيعة وهدف المحاسبة في ذلك الاقتصاد، ومن المعلوم أن المعايير المحاسبية الدولية تم وضعها حسب خصائص ومميزات البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة، وهذا ما طرح عدة مشاكل ومعوقات عند تطبيقها في الدول النامية، وابتعاد الجزائر طبقت النظام المحاسبي المالي المقتبس من المعايير المحاسبية الدولية ابتداء من جانفي 2010، فمن المهم معرفة خصائص الاقتصاد الجزائري ودرجة إنفتاحه، قصد القيام بالتكليف الملاءم لنظامهما المحاسبي الجديد مع خصائص اقتصادها،

وعليه يمكن طرح التساؤل الآتي:

مامدى تلاءم خصائص الاقتصاد الجزائري مع متطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟
ولتبسيط هذه الإشكالية وتغطيتها من مختلف الجوانب تم تقسيمها لعدة إشكالات فرعية هي:

1. ما هي متطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟
2. بما يتميز خصائص الاقتصاد الجزائري؟
3. ماهي أهم المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في

الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليات المطروحة من خلال الوصول إلى النقاط الآتية:

1. معرفة متطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية،
2. تحديد خصائص الاقتصاد الجزائري،
3. معرفة المعوقات الاقتصادية التي من الممكن أن تحد من التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

وضعت المعايير المحاسبية الدولية أساسا على مقاس خصائص ومميزات البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة، وهذا ما طرح عدة مشاكل ومعوقات عند تطبيقها في الدول النامية، وعليه تبرز أهمية هذه الدراسة إلى تحديد أهم متطلبات الاقتصادية للتطبيق السليم لهذه المعايير، وباعتبار الجزائر طبقت النظام المحاسبي المالي المقتبس من المعايير المحاسبية الدولية ابتداء من جانفي 2010، فمن المهم معرفة خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية ومدى تلبيتها لمتطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

الدراسات السابقة:

-دراسة (دهبي، 2007)ⁱⁱⁱ: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا من وجهة نظر القائمين عليها، حيث تم في هذه الدراسة محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها في سوريا لتتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية بشكل مقبول، ومن جملة ما توصل له الباحث هو وجود معوقات كبيرة تفرضها التفاوت بين خصائص سوريا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية مع خصائص الدول المتقدمة، وكذا تفاوت المستوى التأهيلي للمحاسب السوري بالمقارنة مع المحاسب في الدول المتقدمة، وأوصى الباحث بضرورة تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع متطلبات وخصائص سوريا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضرورة تأهيل المحاسب لينافس في الأسواق العالمية.

-دراسة (Daniel & Karim,2006)^{iv}

“An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries”

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي من الممكن أن تفسر أو تؤثر على تبني معايير المحاسبة الدولية من طرف الدول النامية، وقد تم اختبار مجموعة من العوامل على عينة من الدول النامية، وأشارت

النتائج إلى أن الدول النامية التي تتوفر على سوق رأس المال تملك احتمالية أكبر لتبني المعايير المحاسبية الدولية، ومن نتائج الدراسة الأخرى أن الدول النامية المتأثرة بالثقافة الأنجلو- أمريكية مطبقة للمعايير المحاسبية الدولية أكثر من غيرها.

-دراسة (Aljifri & Khasharmeh, 2006)^v هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من تلاءم المعايير المحاسبية الدولية مع بيئة الإمارات العربية المتحدة، وقد استعملت عدة مقاييس لإختبار مستوى تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية، وكذا لتقييم ملاءمة هذا التطبيق مع بيئة الإمارات العربية المتحدة، وكانت النتائج أن حجم الشركة معيار محدد لمستوى التطبيق، وكذلك وجد الباحثان أن لافرق بين الشركات المدرجة وغير المدرجة بخصوص مستوى التطبيق، ومن النتائج الأخرى للدراسة أن مستعملي القوائم المالية يؤيدون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع ضرورة ملاءمتها وخصائص بيئة دولة الإمارات العربية المتحدة.

-دراسة (Elizabeth & Paul,2000)^{vi}

“The role of international accounting standards in transitional economies”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فائدة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية (الانتقال من نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق) وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي بجمهورية الصين الشعبية، حيث زدتنا بتقارير مالية معدة باستعمال كل من معايير المحاسبة الدولية، وكذا المعايير المحاسبة المحلية، وكانت النتائج بعدم وجود فروقات ذات أهمية بين التقارير المعدة باستعمال معايير المحاسبة الدولية وتلك المعدة باستعمال معايير المحاسبة المحلية، سواء فيما يخص تقدير التدفق النقدي المستقبلي وتقدير العائد السنوي للسهم، أو فيما يخص حجم الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين الأجانب، وقد أرجع الباحثان السبب إلى ضعف الرقابة على التقارير السنوية حيث أوصى الباحثان بضرورة رفع درجة شفافية التقارير المالية.

فرضيات الدراسة:

على ضوء أهداف الدراسة التي تمّ تحديدها، ومن منطلق الدراسات السابقة تمّ صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لا تتوافق خصائص البيئة الاقتصادية للجزائر مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

وتم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين كما يأتي:

-لا تتوافق العوامل الاقتصادية التي تميز الاقتصاد الجزائري مع متطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية،

-لا تتوافق صائص البنية المالية الجزائرية مع متطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

منهجية الدراسة:

نظرا لطابع البحث وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه والإجابة على إشكالية المطروحة وذلك قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة، وكذا اختبار صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الاستنباطي وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليلها بطرق علمية متعارف عليها، بغية إستنباط النتائج للوصول إلى الإجابة على مختلف الإشكاليات المطروحة.

الجانب النظري للدراسة:

يعد الاقتصاد الجزائري من الإقتصادات النامية التي طبقت النظام الاقتصادي الإشتراكي في فترة من الفترات، ما سبب تبعات سلبية مازال الاقتصاد الجزائري يعاني منها إلى اليوم، ومع التحول الذي سعت إليه الجزائر نحو اقتصاد السوق منذ بداية تسعينات القرن الماضي، لزمها القيام بمجموعة من إصلاحات كان الهدف منها إيجاد الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي. وقد لمس الإصلاح ما يلي^{vii}:

- إصلاح النظام الجبائي بتبسيطه وإدراج الضريبة على القيمة المضافة واستحداث ضرائب خاصة بالجماعات المحلية مع توسيع الأوعية وتخفيض معدلات الضريبة،

- إصلاح نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السياسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية لتحقيق أهدافه المنشودة،

- نظام الاستثمار بإزالة القيود المفروضة عليه بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي من جهة وبين العمومي والخاص من جهة ثانية. مع منح مجموعة من الحوافز الجبائية والمالية والقانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة به، خاصة في القطاعات خارج المحروقات سعيا لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام،

- إقرار مبدأ خصوصية المؤسسات العمومية كأداة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء من جهة، وكأداة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دفعا له نحو المنافسة للحد من الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي.

ولمحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي قامت الجزائر بتوقيع إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي كما تسعى لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كما قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي حيث طبقت نظام محاسبي مالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ابتداء من 01 جانفي 2010، ليحل محل المخطط المحاسبي الجزائري لسنة 1975.

ويرى الكثير من المهتمين بشؤون المعايير المحاسبية الدولية، أن التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية مرتبط بعوامل اقتصادية أهمها^{viii}:

- معدل النمو الاقتصادي.
- معدل التضخم.
- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- درجة نشاط السوق المالي.
- فاعلية البنوك ودورها في الاقتصاد...

مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

- من بين مزايا تطبيق معايير محاسبية موحدة، نذكر ما يأتي^{ix}:
- سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية.
 - زيادة مصداقية أسواق رؤوس الأموال المحلية مقارنة بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعطي احتمالية أكبر للشراكة والاندماج.
 - زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين.
 - تخفيض تكاليف رأس المال للشركات.
 - قابلية مقارنة البيانات المالية بين مختلف الدول.
 - زيادة الشفافية والمساءلة في نطاق الحاكمية المحاسبية.
 - زيادة قابلية فهم التقارير المالية (لغة مالية مشتركة).
 - تخفيض تكاليف إصدار معايير محاسبية وطنية(قطرية).
 - سهولة تنظيم أسواق الأوراق المالية.
 - تخفيض التأثير بالضغوط السياسية.

الصعوبات والانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي الدولي:

بالرغم من الهدف الذي تسعى إليه لجنة معايير المحاسبة الدولية في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية والتقييد بها في جميع أنحاء العالم، نجد بعض المنظمات المهنية تشير إلى وجود بعض الصعوبات والعقبات التي تعرقل عملية التطبيق الناجح للمعايير المحاسبية الدولية، نلخصها في النقاط التالية^x:

1. تباين المستوى التعليمي بين الدول.
2. اختلاف النظام السياسي (رأس مالي، اشتراكي...)
3. اختلاف قانون الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
4. تباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة، الدول النامية...).
5. الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.

تحليل واقع الاقتصاد الجزائري وإختبار الفرضيات:

تم عرض وتحليل العوامل الاقتصادية التي ذكرناها سابقا على مدى خمسة سنوات* لمعرفة واقع الاقتصاد الجزائري ومدى جاهزيته لتبني المعايير المحاسبية الدولية:

1. معدل النمو الإقتصادي.

يقدم لنا الجدول رقم 01: معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر بين سنة 2006 و2010، وتعتبر هذه المعدلات ضعيفة إذ في أحسن الأحوال لم يتجاوز معدل النمو 3.3% خلال الخمس سنوات الماضية،

وهذه المعدلات لا تخدم الجزائر كونها من الدول النامية التي تحتاج لمعدلات نمو مرتفعة قصد النهوض باقتصادها لمصاف الدول المتقدمة، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الربيع النفطي، يمكن القول أن هذه المعدلات مدعومة بشك ل كبير بالصادرات النفطية (أنظر الجدول رقم 03)، وعليه فتعتبر هذه المعدلات ضعيفة جدا.

والاستنتاج الذي يمكن الخلوص إليه أن لهد المعدلات الضعيفة تأثير غير مرغوب فيه بخصوص التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية . وهذا حسب الدراسات التي رأت أن معدلات النمو الإقتصادي أثر على تبني السليم للمعايير المحاسبية الدولية^{xi}.

الجدول رقم 01: معدل النمو في الجزائر بين سنوات 2006-2010.					
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الاقتصادي	%02	%03	%02.4	%02.4	%03.3

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.

2. معدل التضخم وأثره على تطبيقات المحاسبة

يعطي الجدول رقم 02 معدلات التضخم للسنوات 2006-2010، وتظهر النتائج والمقاسة على أساس سنة 2001، أن معدل التضخم في ارتفاع مستمر حيث بلغ نسبة 36.23% سنة 2010، أين أن أسعار السلع والخدمات في الجزائر إرتفعت بنسبة 36.23% سنة 2010 مقارنة بأسعارها سنة 2001، وهي نسبة إرتفاع كبيرة، كما وضحت النتائج أن أكبر إرتفاع سنوي للتضخم كان في سنة 2009 بنسبة 5.74%، والقراءة لهذه الأرقام من الناحية المحاسبية يعكس خلل كبير في تحليل الأرقام المحاسبية التي تعرضها المؤسسات مع إعتبار أن التكلفة التاريخية هي المقياس المطبق في عملية تسجيل الأحداث الاقتصادية. فالمؤسسة التي حققت نسبة نمو في الأرباح بـ 5% سنة 2009 تعد مؤسسة ناجحة، غير أن تلك المؤسسة غير ناجحة إذا ما تم الأخذ بعين الإعتبار معدل التضخم السنوي لسنة 2009 والمقدر بـ 5.74%.

لذلك يعد التضخم مهم في قراء الأرقام المحاسبية بشكل صحيح، وهذا ما يشجع الجزائر على تبني المعايير المحاسبية الدولية، فمثلا المعيار "IAS29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" يعالج مشكلة التضخم، وهذا غير متوفر في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975. والتطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية قد ينعكس إيجابا على التحليل الصحيح للوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يحفز عملية الشراكة والتوسع وإنشاء فروع جديدة لتلك المؤسسات، كما يعطي درجة موثوقة كبيرة للبنوك في التعامل مع القطاع الخاص، خصوصا أن دور البنوك كبير في تمويل المشاريع الاقتصادية وسيزداد عند ربط جسر الثقة بين المؤسسات الاقتصادية والبنوك.

الجدول رقم 02: معدل التضخم في الجزائر بين سنوات 2006-2010					
2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
%36.23	%31.10	%23.99	%18.24	%14.05	معدل التضخم في الأسعار على أساس سنة 2001
%3.91	%5.74	%4.86	%3.68	%2.31	معدل التضخم السنوي من سنة إلى سنة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2010.

3. درجة انفتاح اقتصاد الجزائري

تتمثل درجة الانفتاح الاقتصادي في حجم المعاملات الخارجية مقارنة بالنشاط الإجمالي للبلد، وكلما كان مرتفعا أي أكثر من 50% يعتبر الاقتصاد منفتحا والعكس صحيح، من الملاحظ حسب النتائج المبينة في الجدول رقم 03: أن هناك تباينا بين المعدلين معدل الانفتاح الإجمالي ومعدل الانفتاح دون المحروقات، إذ أن القطاع النفطي له تأثير كبير على النتائج المحصل عليها وعلى الناتج الداخلي الخام فنسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام تتراوح بين 30% إلى 48% وهي نسبة عالية، ونفس الشيء بالنسبة للصادرات، فنسبة الصادرات من المحروقات لاتقل عن 97% من إجمالي الصادرات، وعليه فدرجة الانفتاح الإجمالية قد لا تعبر عن أداء فعلي للاقتصاد الجزائري بقدر ما تعبر عن معطيات ريعية مرتبطة بتقلبات السوق النفطية العالمية. وعلى ضوء ذلك يمكن أن نصف الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الأقل انفتاحا بمعدل إنفتاح خارج المحروقات في حدود 40%. وهو ما يفسر على أن القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضعيفة. في حين نلاحظ إزدياد حجم الواردات بشكل مفرط تقريبا تضاعفت خلال خمس سنوات، فكانت قيمتها 1502.32 مليار دينار جزائري سنة 2006 لتقفز وبشكل ملفت للإنتباه إلى 2697.9 مليار دينار جزائري سنة 2010.

ويمكن تفسير هذه النتائج أن الاقتصاد الجزائري مهدد بالخطر لإعتماده على مصدر واحد للدخل والمقتل في المحروقات، ومع الإرتفاع الكبير للواردات، يجعل على الجزائر مسؤولية كبيرة تجاه بذل مجهودات مضاعفة لتفعيل آليات الإنتاج الأخرى خارج المحروقات مع رفع قدرتها التنافسية من أجل تنويع الصادرات الجزائرية.

ومن الناحية المحاسبية، تدل معدلات الإنفتاح أن الإقتصاد الجزائري ما زال منغلق على نفسه، مما يجعل عملية تبني المعايير المحاسبية الدولية صعبة نظرا لكون الاهتمام الأول مركز على الريع النفطي، كما أن لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أفاق كبيرة لتنشيط الاقتصاد، مما توفره من معلومات شفافة ومفيدة تساعد المتعاملين الإقتصاديين على بناء شركات كبيرة وتطوير أعمالهم، سواء مع متعاملين جزائريين أو أجانب.

الجدول رقم 03: معدل انفتاح الاقتصاد الجزائري لسنوات 2006-2010، المبالغ بالمليار دج					
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الخام PIB	8514.8	9366.6	11090	10034.4	12049.5
نصيب المحروقات من PIB	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4
PIB خارج المحروقات	4632.6	5277.3	6092.4	6925.3	7869.1

2697.9	2595.08	2636.02	1828.07	1502.32	الواردات
3961	3135.08	5452.71	4191.52	3975.85	الصادرات
67.23	53.5	96.85	68.33	82.25	الصادرات خارج المحروقات
%55.26	%57.1	%72.93	%64.26	%64.33	معدل الإنفتاح الإجمالي *
%35.14	%38.24	%44.85	%35.93	34.2%	معدل الانفتاح دون المحروقات**

المصدر: إعداد هذا الجدول باعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.

4. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تبني المعايير المحاسبية الدولية

طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر هي عبارة عن إستثمارات مادية مجسدة في مشاريع جديدة أو فتح فروع لشركات أجنبية، وليست عبارة عن إستثمارات في السوق المالي الجزائري، مثل ما هو سائد في معظم دول العالم.

وهذه المعطيات تعكس التقليل من أهمية المحاسبة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمرون الأجانب عندما ينشعون إستثمارات بالجزائر تكون لهم القدرة على مراقبتها وتسييرها، فالمعلومات المحاسبية ليس مهمة كثيرا لهم بالمقارنة مع المستثمرين الأجانب في السوق المالي، فهذا النوع الأخير من الاستثمارات يتطلب توفير معلومات ذات جودة عالية وشفافة وملاءمة تسمح لهؤلاء المستثمرين في السوق المالي بتقييم الفرص المتاحة واختيار الفرصة الملائمة^{xii}، ولا يتحقق ذلك إلا بمسك محاسبة متطورة.

يقدم الجدول رقم 04 معطيات عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد الشركات التي فتحت لها فروع بالجزائر خلال الفترة 2006-2010. والملاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية قليل جدا إذا ما تم مقارنته بدول نامية لها نفس خصائص الجزائر، ففي أحسن الأحوال لم يتجاوز حجم الإستثمار الأجنبي 03 مليار دولار سنويا، وهو مبلغ ضئيل رغم الارتفاع الملموس الذي شهد تدفق الاستثمارات سنة 2008، والمقدر بـ 56%. وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم 19498 مليون دولار لسنة 2010، ويبقى هذا المبلغ ضئيل جدا فبعض الدول النامية تحقق هذا التدفق من الاستثمارات في عام واحد.

والملاحظ كذلك من خلال الجدول أن عدد الشركات الأجنبية التي فتحت فروعها بالجزائر سنة 2008 بلغ 72 شركة لينخفض في سنة 2009 إلى 32 شركة، وغالبا ما تعد الشركات الأجنبية أحد أهم أدوات الضغط على الدول لتبنيها معايير المحاسبة الدولية، و لعل محاولة الجزائر جذب الاستثمارات

الأجنبية سبب من بين أهم أسباب تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية، على غرار رغبتها في تطوير نظامها المحاسبي من خلال توفير جو محاسبي مناسب يتلاءم مع المتطلبات الدولية.

الجدول رقم 04: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر					
المبالغ بالمليون دولار.					
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق	1 795	1 662	2 594	2761	2291
الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم	11288	12950	14612	17206	19498
الاستثمار الأجنبي في شكل فروع - عدد الشركات الاجنبية التي فتحت فروع-	غير متوفرة	غير متوفرة	72	32	غير متوفرة

المصدر: التقرير الإستثمار السنوي 2011 لمؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتطوير.

United Nations Conference on Trade and Development

5. تطور المديونية الخارجية للجزائر

ليس للمديونية الخارجية أثر مباشر على تطبيقات المحاسبة، فجل دول العالم ممن يطبقون معايير المحاسبة الدولية لهم مديونية خارجية، بمن فيهم الدول المتقدمة وعلى رأسهم و.م. الأمريكية التي لها أكبر مديونية بالعالم تجاوزت 13 ترليون دولار مع أنها تسمك محاسبة متطورة بالمقارنة مع دول أخرى. غير أن تحليل المديونية له أثر كبير على مستقبل اقتصاد البلد وعلى مكوناته، فالمديونية تؤثر على السياسة النقدية لبلد ما من خلال تأثيرها على حجم الكتلة النقدية وكذا معدلات الفائدة التي يفرضها البنك المركزي والتي تؤثر بدورها على شكل الأدوات المالية وعلى مصادر التمويل للمؤسسات، وتأثير المديونية كذلك على السياسة المالية من خلال تأثيرها على الضرائب والمنح الحكومية، فالمعايير المحاسبية خصصت معيار للضرائب ومعياري للمنح الحكومية، وعليه فللمديونية أثر على التطبيقات المحاسبية لبلد ما بطريقة غير مباشرة.

من خلال الجدول رقم 05 الذي يقدم لنا تطور المديونية الخارجية خلال السنوات 2006-2010، يمكن الملاحظة أن المديونية الخارجية للجزائر في إنخفاض مستمر فبعد أن كانت 5.062 مليار دولار سنة 2006 أصبحت 3.679 مليار دولار سنة 2010. وهذا مؤشر جيد على إمكانية تحسن أداء الاقتصاد الجزائري مستقبلا، مما يشجع على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المبالغ بالمليار دولار

الجدول رقم 05: تطور المديونية الخارجية:

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
5.457	5.413	5.586	5.606	5.612	المديونية الإجمالية
3.679	3.921	4.282	4.889	5.062	المديونية متوسطة وطويلة الأجل
1.778	1.492	1.304	0.717	0.550	المديونية أقل من سنة

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.

6. واقع القطاع المصرفي الجزائري:

بالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة في سبيل تعزيز دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري، إلا أن النتائج المحققة لم ترقى إلى الطموحات والأهداف المرجوة، وفي ما يلي بعض التفاصيل عن واقع القطاع المصرفي الجزائري:

أ. سيطرة المصارف العمومية على خارطة القطاع المصرفي الجزائري : يتكون المشهد المصرفي الجزائري بتاريخ 02 جانفي 2011^{xiii}، من:

- 20 بنكا منها 06 بنوك عمومية و03 بنوك أجنبية فتحت لها فرع بالجزائر،
- 06 مؤسسات مالية.

والمطلع لهذه الأرقام يرى التوجه نحو خصوصية القطاع المصرفي في الجزائر، غير أن الواقع لا يعكس هذه القراءة الأولية، فالمصارف العمومية لها شبكة من الفروع يصل عددها إلى ثمانية أضعاف شبكة فروع المصارف الخاصة، وهذا راجع لأسباب تاريخية، وما يمكن ملاحظته أن المصارف الخاصة هي كلها فروع لمصارف أجنبية، وهذا يعكس عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق فرص للمتعاملين الخواص للاستثمار في هذا الجانب.

ب. المرودية وحجم القطاع المصرفي الجزائري:

يعطينا الجدول رقم تطورا لنسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الخام في السنوات 2006-2010، والتي تعتبر مؤشرا على درجة نمو القطاع المصرفي في الجزائر، والملاحظ أن القطاع المصرفي في الجزائر حقق نموا معتبرا من سنة 2006 إلى سنة 2010، فنسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الخام إرتفعت من 58% سنة 2006 إلى 67.7% سنة 2010، وهذا النمو مؤشر إيجابي على تحسن القطاع المصرفي من سنة إلى أخرى . مما يشجع المتعاملين الاقتصاديين الهادفين إلى توسيع أنشطتهم من التعامل أكثر مع المصارف قصد إيجاد سبل ناجحة لتمويل توسعاتهم ومشاريعهم .

الجدول رقم 06: تطور نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الخام PIB

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
%67.7	%71.5	%62.7	64%	%58	الكتلة النقدية (M2) \ PIB

المصدر: تم الحساب باعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.

7. واقع السوق المالي الجزائري:

على الرغم من مكن الجهود المبذولة من أجل تحسين أداء عمل السوق المالي الجزائري منذ تأسيسها سنة 1991^{xiv}، إلا ان النتائج كانت مخيبة للآمال، وبقيت لحد الساعة بورصة القيم المنقولة بالجزائر تتميز بأداء هزيل، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها وخاصة تلك المتعلقة بتنشيط الاقتصاد الجزائري عن طريق فتح فرص استثمارية متنوعة عن طريق الشراكة.

فلحد الآن وبعد إنسحاب شركة رياض سطيف ودخول شركة أليانس للتأمين

ALLIANCE ASSURANCES، بقيت عملية التداول محصورة على ثلاث شركات

مدرجة وشركتين قامتتا بإدراج أوراق مالية في شكل سندات مالية، والشركتان هما : شركة سونلغاز وشركة دحلي، وهذا ما جعل حجم تداولاتها اليومية معدوما إلا في مناسبات قليلة.

هذا ما أوجب على المشرع الجزائري إتباع أسلوب جديد يحدد معيار الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي، تمثل في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي ينص على أنه يمكن للكيانات التي لا يتعدى رقم أعما لها وعدد عملها ونشاطها أحد الأسقف الآتية خلال سنتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة^{xv}:

بالنسبة للنشاط التجاري: رقم الأعمال : 10 ملايين دج وعدد العمال 09 بدوام كامل.

بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي : رقم الأعمال 06 ملايين دج وعدد العمال 09 عمال بدوام

كامل.

بالنسبة للنشاط الخدمي والأنشطة الأخرى : رقم الأعمال 03 م دج وعدد العمال 09 عمال بدوام

كامل.

وعليه تم تهميش دور هيئة القيم المتداولة في الجزائر في ما يتعلق بتحقيق الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي والتشريعات المرتبطة به، لتبقى مهمة مراقبة التقارير المالية والتأكد من صحتها من مسؤولية المدقق الخارجي ومصالح الضرائب.

نتائج الدراسة:

واقع الاقتصاد الجزائري بعيد عن تحقيق متطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك

من خلال:

● معدل النمو الاقتصادي غير كاف للنهوض بالاقتصاد الجزائري لمصاف الدول الم تقدمه، والتي على أساسها أعدت المعايير المحاسبية الدولية،

● إعتقاد شبه تام على قطاع المحروقات، يعكس عدم تنوع الاقتصاد الجزائري بما يتلاءم مع مختلف متطلبات المعايير المحاسبية الدولية،

● معدل درجة الإنفتاح الاقتصادي أقل من المتوسط، مما يعكس عدم إنطواء الاقتصادي الجزائري على نفسه، على عكس كون أن المعايير المحاسبية الدولية والتي تعتبر من ملامح العولمة جاءت لتجسد التداخل الدولي وإنصهار اقتصادات الدول في بعضها البعض،

● حجم الاستثمار الأجنبي ضعيف إذا ما قورن بدول نامية أخرى، يعكس قلة الضغط على الجزائر بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

● ضعف نشاط السوق المالي، فعدد الشركات المدرجة فيه لم يتعدى ثلاثة شركات على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن على نشوءه، وفي أغلب الأحيان تنعدم التعاملات المالية فيه، يعكس هذا الأمر تقييد أهم مشرف على إلزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، غلى غرار جميع دول العالم التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، مما يجعل عملية الرقابة على إلزام الشركات محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط،

● ضعف أداء القطاع المصرفي، يقلص حجم الممارسات المالية المتضمنة في المعايير المحاسبية الدولية، خصوصا ما تعلق بالأدوات المالية والمشتقات المالية.

توصيات واقتراحات:

قيام بإصلاحات إقتصادية تهدف إلى رفع معدل النمو ودرجة الإنفتاح الاقتصادي مع تخفيض

معدلات التضخم،

من خلال النتائج المحصل عليها ومن خلال الجانب النظري للدراسة، يقترح الباحث التوصيات

الآتية:

ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري من خلال تبسيط عملية الإدارج فيه،

القيام بمجملات تسويقية شاملة وهادفة، بقصد جذب الشركات الاقتصادية لدخول البورصة، من حلالا تبيان الفرص المتاحة التي يمكنهم الإستفادة منها إذا ما تم إدراجهم بالبورصة،
فتح المجال بشكل أوسع للبنوك الخاصة مع إدراج البنوك العمومية في البورصة عن طريق فتح رأس مالها لتعزيز الشفافية فيها وتنشيط المنافسة،

- ⁱ. سلمة داماك، سلمة داماك، **2009، La culture et le recours aux IAS/IFRS**، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر المنعقد أيام 16-18 نوفمبر 2009 بجامعة سعد دحلب - البلدية الجزائرية - الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.
- ⁱⁱ. طلال الجحاوي و عبد الناصر نور، **دور المعايير المحاسبية في توجيه السلوك الاقتصادي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعنوان: المحاسبة في خدمة الاقتصاد، عمان، أيام 22-23 سبتمبر 2004.
- ⁱⁱⁱ. دهي موفق، 2007، **مدى تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- ^{iv}. Daniel Zeghal & Karim Mhedhbi, 2006 An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries, The International Journal of Accounting, V: 41, Pp: 373-386.
- ^v. Khaled Aljifri, Hussein Khasharmeh, 2006, An investigation into the suitability of the international accounting standards to the United Arab Emirates environment, International Business Review V: 15, p p: 505-526
- ^{vi}. Elizabeth Eccher & Paul M. Healy, 2000 The role of international accounting standards in transitional economies, Social Science Research Network Electronic Paper Collection, www.ssrn.com, at 20 Jan 2008 .
- ^{vii}. عبد المجيد قدي، **الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاديات العربية: الجزائر نموذجاً**، بحث مقدم المؤتمر الثاني للجامعة الأردنية : القضايا الملخة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الاعمال الحديثة ، عمان، أيام 15، 14 أفريل 2009.
- ^{viii}. سلمة داماك، مرجع سابق، و Adhikari & others, 1999, environment factors influencing accounting disclosure – requirements of global stock exchanges, Journal of International Financial Management and Accounting, Pp 75-150.
- ^{ix}. Keith Alferdson and al., 2005, Applying international accounting standards, John Wiley & Sons Australia, p: 6.
- ^x. القاضي حسين و حمدان مأمون، 2000، **المحاسبة الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، ص: 44.
- *. تم إعتقاد خمسة سنوات لتقليل أثر أن يكون التحليل على أساس معلومات مبنية على حالة إستثنائية، كأن يتم التحليل على أساس سنة 2010 فقط.

^{xi}. سلمة داماك، مرجع سابق.

* . معدل الانفتاح الإجمالي = (إجمالي الصادرات + الواردات) / PIB الإجمالي (بالاعتماد على: قدي عبد المجيد، الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاديات العربية: الجزائر نموذجاً، مرجع سابق).

** . معدل الانفتاح بدون المخروقات = (الصادرات خارج المخروقات + الواردات) / PIB خارج المخروقات.

(بالاعتماد على: قدي عبد المجيد، الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاديات العربية: الجزائر نموذجاً، نفس المرجع).

^{xii}. رشيد بوكساني وحزمة العرابي، أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،

بحث مقدم لمؤتمر جامعة بومرداس حول: التنمية والإستثمار الأجنبي المباشر، المنعقد أيام 19-21 أكتوبر

2007،

^{xiii}. المقرر رقم 11-01 المؤرخ في 03 فيفري 2011 والمتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية

المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 19 لسنة 48، الصادرة في:

27 مارس 2011.

^{xiv}. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26 لسنة 28 والصادرة في: 01 جوان

1991.

^{xv}. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة

على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد

19 لسنة 46 والصادرة في: 25 مارس 2009.